

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### البرهان الثالث اليقيني حول اضمحلال وجوبها التعيني

ثم عرج الشيخ الحائر إلى الدليل الثالث - حول انهيار وجوبها التعيني حتى فترة الحضور - وَقَصَّ عَلَيْنَا اسْتِدَالِيَّةُ الْمُحَقَّقُ  
الْهَمْدَانِيَّ قَائِلًا:[1]

«الثالث: ما أشار إليه في مصباح الفقيه[2] في ضمن تأييد الإجماع - مع أنه بنفسه دليل آخر غير مربوط بالإجماع (على هدم وجوبها التعيني) - من أنه: «بل يكفي في الجزم بعدم الوجوب (التعيني حتى لدى عصر المعصوم) في مثل المقام وجود خلاف يعتقد به فيه (الوجوب) لقضاء العادة بأنه لو كانت الجمعة بعينها واجبة على كل مسلم لصارت من الصدر الأول من زمان النبي صلى الله عليه وآله كغيرها من الفرائض اليومية من ضروريات الدين، فإن غالبية المسلمين من أهل البوادي والقرى في أغلب أوقاتهم لم يكن يمكنهم حضور الجمعة التي يقيمها السلطان أو منصوبه، فلو كان تكليفهم الجمعة عيناً لبيّن لهم النبي صلى الله عليه وآله من صدر الإسلام كغيرها من الفرائض، ولأقاموها في كل جمعة في محالّهم، فلم يكن يختفي ذلك على نسائهم وصبيانهم فضلاً عن أن يشتهر القول بعدم وجوبها أو عدم شرعايتها بين الخاصة العامة».»

و قد نقضه الشيخ الحائر قائلاً:

«وَأَمَّا الْثَالِثُ[3] فَمِنْقُوضُ بِالْوَلَايَةِ (حيث رغم أهميتها الرفيعة و لكن قد اختلفت جداً و لكنها ظلت واجبة) التي هي أساس المجتمع الإسلامي فإنّ وصول النّفوس المستعدّة للكمال إلى كمالاتهم الذي يكون مورداً لغرض الأنبياء عليهم السّلام - و لذلك بعثوا - متوقف على الحكومة الصحيحة الحقة الإلهية، و لعله لذلك ورد في الحديث أنه: «لَمْ يُنَادِ أحدٌ بشيءٍ كَمَا نُودِي بِالْوَلَايَةِ» (فوجود الاختلاف لا يدلّ على انعدام الوجوب بل وجوبه سليم)[4] و الحال: أنها مع كمال أهميتها صارت مخفية على أكثر الملة الإسلامية و ليس ذلك دليلاً على عدم صدور التعين من جانب الرّسول المكرّم صلى الله عليه و آله و سلم، كما أنّ نبوة النبي الأكرم لا تكون من الضّروريات لجميع أهل العالم بل و لا للملة العربية، و ذلك لا يدلّ على عدم وجود آيات كافية و بينات واضحة.

ولكن سنناقشه بأنّ عنصر «الولاية» لم يتشاجروا ولم يختلفوا فيها لجهالتهم أبداً بل قد تسّلّ و استغلّ الفرصة الأعداء و الطّماعون و المنافقون و الحاذدون و الحاسدون و... لكي يُخفّوها و يطمسوها طمعاً للمناصب و طلباً للدنيا و... وبالتالي قد تسّبّبت هذه الإغراءات و الانحرافات بجحدها و استنكافها، فلو لا تلك الأغراض الخبيثة لما اختلف اثنان في الولاية و لتوصلت إلى كافة البشر المعاصرين، بينما لم تتعرّض صلاة الجمعة لهذه الدّواعي الشّريرة و التّوایا الرّديئة لكي تختفي على الناس.

«وَأَمَّا الْحَلٌّ فِي مَسْأَلَتِنَا هَذِهِ فَنَقُولُ: أَمَّا وَجوبها فعَلَّا (تعييناً) فعند العامة ضروريّ، وَأَمَّا عَنِ الشِّيَعَةِ الإِمامَيَّةِ فوجُهُ الاختلاف عدم كون الأمر (و المكنة و الحكومة) بيدهم، و لم يكونوا يتمكّنون من إقامة الجمعة في عصر الخلفاء الأمويين و العباسيين، فإنّ ذلك

كان تعرضاً لمنصب الحكومة عندهم، ولم يكن للإمام عليه السلام أمرهم بذلك (إقامةاتها) إذ كان ذلك موجباً لإيثار الفتنة جداً، ولعمري إنّ ما صدر من الإمام الصادق عليه السلام من الأمر بإقامة الجمعة عندهم (أهل العامة) عجيب، وكتذا وصول ذلك الأخبار إلينا.» [5]

ولكن سُنُاقضه:

أولاً: بأنّ العامة لم يُطبِّقوا على ضروريتها تعيناً، بل قد استذكر الشّيخ الطّوسي معتقداتهم قائلاً: [6] «مِنْ شَرْطِ اِنْعَادِ الْجَمْعَةِ الْإِمَامُ أَوْ مَنْ يَأْمُرُهُ بِذَلِكَ، مِنْ قاضٍ أَوْ أَمِيرٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَمَتى أُقِيمَتْ بِغَيْرِ أَمْرِهِ لَمْ تَصْحُّ، وَبَهْ قَالَ الْأَوْزاعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ [7] وَقَالَ مُحَمَّدُ (الشِّيْبَانِيُّ): إِنَّ مَرِضَ الْإِمَامِ أَوْ سَافَرَ أَوْ مَاتَ فَقَدِّمَتِ الرَّعْيَةَ مَنْ يَصْلَى بِهِمِ الْجَمْعَةَ صَحَّتْ، لَأَنَّهُ مَوْضِعُ ضَرُورَةِ، وَصَلَاةِ الْعِيْدِيْنَ عَنْهُمْ مُثْلِ صَلَاةِ الْجَمْعَةِ [8] وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْجَمْعَةِ الْإِمَامُ، وَلَا أَمْرُ الْإِمَامِ، وَمَتى اجْتَمَعَ جَمَاعَةٌ مِنْ غَيْرِ أَمْرِ الْإِمَامِ فَأَقَامُوهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ جَازَ، وَبَهْ قَالَ مَالِكُ وَأَحْمَدُ [9] فَعَانِيهِمْ جَيْدًا حِيثُ قَدْ عَبَرَ الشَّافِعِيُّ «بِجَازَ لَا وَجْوبَهَا وَقَدْ نَطَقَ الشِّيْبَانِيُّ «بِالصَّحَّةِ» بِلَا تَلوِّحِ بِوْجُوبِهَا.

ثانياً: يعتقد الشّيخ الحائري أنّ الحواجز هي التي قد طرأت على الشّيعة فسلبت ابسطاط يد الإمام و منصوبه فلم يؤدوها لهذا السبب، بينما معظم الفقهاء قد أناطوا الجمعة -سواء وجوبها أو ماهيتها- «بحضور المقصوم والمنصوب الخاص» و حيث قد افتقدهما -أي شرطها الركني- فلم تتوجّب أو لم تشرع إذن، لأنّ مقتضياتها متوفّرة ولكن الموضع قد عطلتها -زعمًا من الشّيخ الحائري-. أجل قد أثرت الحوادث والضغوطات في تعطيلها أيضاً -ولكن بلا انحصار فيها-.

ثم علل الشّيخ مرتضى الحائري أسباب اختفاء صلاة الجمعة وإهمالها - لدى الشّيعة -. قائلاً:

«وَأَمَّا سبب خفاءِ الْأَمْرِ فِي صَلَاةِ الْجَمْعَةِ عَنْ خصوصِ الشِّيْعَةِ مَعَ وَضْحِ وَجْوبِهَا مُطْلَقاً عَنِ الْعَامَّةِ - كَانَتْ خَلِيفَةُ فِي الْبَيْنِ أَمْ لَمْ تَكُنْ - فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ أَمْرَأً:

1. تركهم بنفسهم عليهم السلام في زمان قبض اليدين وحضورهم جمعة المخالفين في بعض الأوقات [10] (ولكنه سبب مخدوش إذ لو توجّبت الجمعة تعيناً لألزموا أن يقيموها دوماً، فتركهم قد أعرّب عن انعدام التّعيينية).

2. ترك الأصحاب.

3. قيام السيرة العملية على إقامة الأمراء والخلفاء - حقاً أو باطلأ-. أو المنصوب من قبلهم.

4. وجود بعض الروايات الموجهة لذلك (بهذه التّفاصيل).

وكل ذلك ظهر جوابه مما تقدم، و ليس شيئاً زائداً عما أجيبي عنده، و العمدة هو قبض يد الشّيعة، و التّقى الشديدة التي هي في خصوص إقامة الجمعة التي هي شأن الخلفاء، و بعد وصول السلطة إلى الشّيعة، صارت المسألة مورداً للخلاف إلى الآن».

ولكن هذه النماذج تعدّ بضرر الشّيخ الحائري إذ ستبرهن على «زهق وجوبها التّعييني» فرغم طروع التقى الخانقة و لكن يفترض على أقل التّفاصير أن ينطلق جمهرة من الشّيعة إلى جمعاتهم أو فكما أنّهم كانوا يشاركون في جماعاتهم اليومية و تشيع جنائزهم و... فكان لزاماً أن يسايروهم في جمعاتهم أيضاً، فكيف يصرّ الشّيخ الحائري بأنّ الموضع - كالتقى و...- هي العلة الوحيدة لمغادرة الجمعة.

«مع أنّ هنا أموراً يُبعَد عدم الوجوب في قبال ما ذُكر (و تُسجِّل وجوهها):

Ø منها: عدم شيء دال بالصراحة على عدم الوجوب واقعاً، وإلاً لوصل إلينا، إذ لا معنى لترك الرواية صريحة صحيحة في عدم الوجوب، و نقلهم الموهمة لذلك.

بينما هذه النقطة ستقدح معتقد الشّيخ الحائر لأنّه يُعد مدعيّاً لوجوبها التعيني فيتوجّب عليه أن يستجلب «الدليل المثبت لوجوبها» و حيث قد افتقدناه تماماً فسيترسخ غير التعيني.

- [1] حائرى، مرتضى. ، صلاة الجمعة (حائرى)، صفحه: ٧٨، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي
- [2] مصباح الفقيه ج ٢ ص ٤٣٧ في صلاة الجمعة.
- [3] المتقدم في ص ٧٨.
- [4] الأصول من الكافي ج ٢ كتاب الإيمان و الكفر بباب دعائم الإسلام ص ١٨ ح ١.
- [5] حائرى مرتضى. صلاة الجمعة (حائرى). ص ٩٤ قم - ايران: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.
- [6] طوسى محمد بن حسن. الخلاف. Vol. 1. ص ٦٢٦ قم، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.
- [7] الهدایة ١: ٨٢، و المبسوط ٣٤: ٢ و ١١٩، و اللباب ١١٢: ١، و مراقي الفلاح: ٨٦، و المجموع ٥٨٣: ٤.
- [8] المبسوط ٣٤: ٢.
- [9] الام ١٩٢: ١، و المجموع ٥٨٣: ٤.
- [10] حيث قد نقلَ عَلَيْ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادَ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَارَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ أَنَا سَأَرَوْهُ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَواتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - أَنَّهُ صَلَى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ بَعْدَ الْجُمُعَةِ لَمْ يَفْصِلْ بَيْنَهُنَّ بِتَسْلِيمٍ. فَقَالَ: «بِاً زُرَارَةُ، إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَلَى خَلْفَ فَاسِقٍ، فَلَمَّا سَلَّمَ وَأَنْصَرَفَ، قَامَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَواتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - فَصَلَى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ لَمْ يَفْصِلْ بَيْنَهُنَّ بِتَسْلِيمٍ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ إِلَى جَنْبِهِ: يَا أَبَا الْحَسَنِ، صَلَّيْتَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ لَمْ تَفْصِلْ بَيْنَهُنَّ [١٠]؟ فَقَالَ: إِنَّهَا أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ مُشَبَّهَاتٍ، فَسَكَّتَ فَوْاللَّهِ مَا عَقَلَ مَا قَالَ لَهُ» (كليني محمد بن يعقوب. الكافي (دار الحديث). Vol. 6. ص ٣٢٦ قم - ايران: مؤسسه علمي فرهنگی دار الحديث. سازمان چاپ و نشر. وسائل الشيعة ج ٧ ص ٣٥١) وقد أورد الوافي: «مشتبهات». وأورد مرآة العقول: «قوله عليه السلام: مشتبهات، بفتح الباء، أي مشتبهات لا يعرف ماهن، أو بكسر الباء، أي يوقع الناس في الشبهة في عدالة الإمام». وثمرة روایة أخرى سردها: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلَيِّ بْنِ حَدِيدٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَاجٍ، عَنْ حُمَرَانَ بْنَ أَعْيَنَ، قال: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنَّا نُصَلِّي مَعَ هُولَاءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَهُمْ يُصَلُّونَ فِي الْوَقْتِ، فَكَيْفَ نَصْنَعُ؟ فَقَالَ: «صَلُّوا مَعَهُمْ» فَخَرَجَ حُمَرَانُ إِلَى زُرَارَةَ، فَقَالَ لَهُ: قَدْ أَمْرَنَا أَنْ نُصَلِّي مَعَهُمْ بِصَلَاتِهِمْ؛ فَقَالَ زُرَارَةُ: مَا يَكُونُ هَذَا إِلَّا بِتَأْوِيلٍ، فَقَالَ لَهُ حُمَرَانُ: قُمْ حَتَّى تَسْمَعَ [١٠] مِنْهُ. قَالَ: فَدَخَلَنَا عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ زُرَارَةُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ [١٠]، إِنَّ [١٠] حُمَرَانَ زَعَمَ [١٠] أَنَّكَ أَمْرَنَتَ أَنْ نُصَلِّي مَعَهُمْ، فَانْكَرْتُ ذَلِكَ؛ فَقَالَ لَنَا [١٠]: «كَانَ عَلَيْ بْنُ الْحُسَيْنِ [١٠] صَلَواتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا يُصَلِّي مَعَهُمُ الرَّكْعَتَيْنِ، فَإِذَا فَرَغُوا قَامَ، فَأَضَافَ إِلَيْهَا [١٠] رَكْعَتَيْنِ».